

2026

الإطار المؤسسي والتنفيذي لمسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى: المشاريع التأسيسية، السياسات
الحاكمة، وخارطة التنفيذ



الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

NCTJ

3/6/2026

جدول المحتويات

أولاً: لمحة عامة عن مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى	2
ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار حفظ الذاكرة الوطنية	3
ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى	3
1. الخطة الإعلامية متعددة المستويات لمسار حفظ الذاكرة الوطنية	3
2. سياسة ونظام حماية الشهادات	4
3. نظام جلسات الاستماع السرية الآمنة	4
4. بروتوكول الإحالة الرسمي لمسار حفظ الذاكرة	4
5. برنامج اللقاءات التعريفية والتشاورية لمسار حفظ الذاكرة الوطنية	4
6. برنامج الفعاليات التعريفية متعددة المستويات حول الذاكرة والعدالة الانتقالية	5
7. البرنامج الوطني لتوثيق قصص الناجين والضحايا	5
8. مبادرة اليوم الوطني لإحياء الذكرى	5
9. برنامج مشاريع التخليد الرمزية الدائمة	5
10. بيت الذاكرة الوطنية	6
11. الخطة الوطنية للتشغيل المستدام للأرشيف الوطني للذاكرة	6
12. الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي لمسار الذاكرة	6
13. دليل العمليات الداخلية والخارجية لمسار حفظ الذاكرة	6
14. توثيق واعتماد العمليات المشتركة مع المؤسسات الخارجية	7
15. برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق حفظ الذاكرة	7
16. منظومة التقارير المرحلية الدورية لمسار حفظ الذاكرة الوطنية	7
رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار حفظ الذاكرة الوطنية	8
(أ) سياسات تشغيلية	8
(ب) سياسات التمكين وضبط الجودة	8
(ج) سياسات تعريفية/قيمية	8
خامساً: الخطوات التالية	8

أولاً: لمحة عامة عن مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى

يظهر من تحليل مشاريع لجنة حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى أن هذا المسار لا يقتصر على توثيق الأحداث التاريخية أو جمع الشهادات الفردية، بل يشكل سياسة وطنية متكاملة لإدارة الذاكرة العامة للمجتمع ضمن إطار العدالة الانتقالية. ويهدف المسار إلى تحويل الذاكرة من عنصر نزاع أو انقسام إلى أداة للتعليم المجتمعي، والاعتراف بالضحايا، وتعزيز المصالحة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

ويعكس تصميم هذا المسار فهماً متقدماً لدور الذاكرة في المجتمعات الخارجة من النزاعات، حيث لا تقتصر العدالة الانتقالية على المساءلة أو جبر الضرر، بل تشمل أيضاً حفظ الذاكرة الجماعية، وتوثيق التجارب الإنسانية للضحايا، وتخليد الذكرى في الفضاء العام بطريقة تحفظ الكرامة الإنسانية وتعزز الوعي التاريخي للمجتمع.

ومن خلال المشاريع المدرجة، يمكن ملاحظة أن مسار حفظ الذاكرة الوطنية يتحرك عبر خمس دوائر مترابطة:

1. دائرة الشرعية المجتمعية والتواصل

وتشمل التقارير الدورية، واللقاءات التشاورية، والخطة الإعلامية، والفعاليات التعريفية. وتهدف هذه الدائرة إلى بناء الشرعية المجتمعية لمسار الذاكرة عبر توفير معلومات شفافة حول عمل الهيئة، وخلق قنوات تواصل منتظمة مع أصحاب المصلحة بما يعزز الثقة ويشرح دور حفظ الذاكرة في منظومة العدالة الانتقالية.

2. دائرة الحماية والإدلاء بالشهادات

وتشمل السياسات والإجراءات التي تضمن حماية المشاركين في التوثيق وجلسات الاستماع. وتهدف إلى توفير بيئة آمنة ومهنية لجمع الشهادات من الضحايا والشهود، من خلال آليات سرية ومعايير أخلاقية تحافظ على كرامة المشاركين وتحد من المخاطر المرتبطة بالإدلاء بالمعلومات.

3. دائرة الحوكمة والعلاقات المؤسسية

وتشمل بروتوكولات الإحالة والعمليات المشتركة مع المؤسسات الأخرى. وتهدف هذه الدائرة إلى تحديد الأدوار المؤسسية بوضوح وتنظيم التعاون مع الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية ذات الصلة، بما يضمن تكامل العمل وتجنب التداخل أو الازدواجية في إدارة الذاكرة الوطنية.

4. دائرة البناء المؤسسي والقدرات

وتشمل تطوير الهيكل التنظيمي، ورسم العمليات الداخلية ضمن اللجنة، وبين اللجان الأخرى ضمن الهيئة، وبناء قدرات العاملين. وتهدف إلى إنشاء بنية مؤسسية قادرة على إدارة مسار الذاكرة بكفاءة واستدامة من خلال توثيق الإجراءات التشغيلية، وتطوير المهارات المهنية للعاملين، وتعزيز القدرة التنظيمية للجنة.

5. دائرة التوثيق والتخليد والأرشفة الوطنية

وتشمل برامج توثيق قصص الضحايا، ومشاريع تخليد الذكرى، وإنشاء الأرشيف الوطني للذاكرة. وتهدف هذه الدائرة إلى حفظ التجربة التاريخية للمجتمع بصورة منهجية عبر توثيق الشهادات والمواد التاريخية، وتحويلها إلى ذاكرة مؤسسية ووطنية تساهم في الاعتراف بالضحايا وتعزيز الوعي المجتمعي بتاريخ الانتهاكات.

مما سيضمن مساهمة مسار حفظ الذاكرة الوطنية في معالجة القضايا الاستراتيجية التالية:

- القضية الأولى: ضعف الثقة والالتباس حول دور الهيئة
- القضية الثانية: الخوف من التحدث والإدلاء بالشهادة
- القضية الثالثة: ضعف وضوح العلاقة مع المؤسسات
- القضية الرابعة: ضعف التنظيم الداخلي وجودة العمل
- القضية الخامسة: اختزال العدالة في المحاكمات فقط وليس في إطار وطني شامل

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار حفظ الذاكرة الوطنية

1. المخرج الأول هو منظومة وطنية لتوثيق الذاكرة تشمل جمع الشهادات والوثائق والصور والمواد المرتبطة بفترة الانتهاكات بطريقة مهنية ومنظمة.
2. المخرج الثاني هو نظام مؤسسي لحماية الشهادات والمشاركين في التوثيق يضمن السرية والأمان والاحترام الكامل لكرامة الضحايا والشهود.
3. المخرج الثالث هو إطار مؤسسي واضح للتعاون مع المؤسسات الوطنية يحدد العلاقة بين الهيئة والجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية في مجال حفظ الذاكرة.
4. المخرج الرابع هو بنية تنظيمية وتشغيلية قادرة على إدارة مسار الذاكرة الوطنية تشمل العمليات المؤسسية، والسياسات الداخلية، وبرامج تطوير القدرات.
5. المخرج الخامس هو برنامج وطني لتوثيق قصص الضحايا والناجين يساهم في حفظ التجارب الإنسانية المرتبطة بفترة الانتهاكات.
6. المخرج السادس هو مبادرات وطنية لتخليد الذكرى تشمل مشاريع رمزية ومواقع تذكارية وأيام وطنية لإحياء ذكرى الضحايا.
7. المخرج السابع هو أرشيف وطني للذاكرة يحفظ الوثائق والشهادات والمواد التاريخية ويضمن استدامتها وإتاحتها للأغراض البحثية والتعليمية.
8. المخرج الثامن هو نظام متابعة وتقييم يقيس أثر مبادرات حفظ الذاكرة على الوعي المجتمعي وعلى مسار المصالحة الوطنية.

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى

1. الخطة الإعلامية متعددة المستويات لمسار حفظ الذاكرة الوطنية

يهدف المشروع إلى نشر الوعي المجتمعي حول أهمية حفظ الذاكرة الوطنية ودورها في المصالحة المجتمعية.

الأنشطة الأساسية

- تصميم استراتيجية إعلامية شاملة: تحديد الرسائل الأساسية والجمهور المستهدف وقنوات التواصل المناسبة لنشر الوعي حول المسار.
- إنتاج محتوى إعلامي وتوعوي: إعداد مواد إعلامية مثل المقالات والمواد المرئية والقصص التوثيقية التي تبرز أهمية الذاكرة الوطنية.
- تنفيذ حملات إعلامية متعددة القنوات: نشر المحتوى عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لتعزيز الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع.

2. سياسة ونظام حماية الشهادات

يهدف المشروع إلى ضمان سلامة المشاركين في برامج التوثيق وحماية خصوصيتهم.

الأنشطة الأساسية

- صياغة سياسة وطنية لحماية الشهادات: وضع مبادئ وإجراءات تحكم عملية جمع الشهادات بما يضمن حماية المشاركين وحقوقهم. بالتوافق مع اللجان المعنية، على سبيل المثال لجنة تقصي الحقائق، لجنة المساءلة، وغيرها.
- تطوير آليات آمنة لحفظ المعلومات: اعتماد نظم لحفظ البيانات والشهادات بطريقة تحافظ على سريتها وتمنع الوصول غير المصرح به.
- تدريب فرق العمل على إجراءات الحماية: تأهيل فرق التوثيق على تطبيق معايير الحماية والسرية أثناء جمع الشهادات وإدارتها.

3. نظام جلسات الاستماع السرية الآمنة

يهدف المشروع إلى توفير بيئة آمنة للضحايا والشهود للإدلاء بشهاداتهم.

الأنشطة الأساسية

- إعداد بروتوكولات جلسات الاستماع: تحديد الإجراءات والمعايير التي تحكم تنظيم جلسات الاستماع وضمان احترام المشاركين.
- توفير مساحات آمنة لإجراء المقابلات: تهيئة أماكن مناسبة وأمنة تسمح للمشاركين بالتحدث بحرية وخصوصية.
- تطوير نظام توثيق للجلسات: إنشاء آلية لتسجيل الشهادات وتوثيقها مع الحفاظ على السرية والخصوصية.

4. بروتوكول الإحالة الرسمي لمسار حفظ الذاكرة

يهدف المشروع إلى تنظيم العلاقة بين اللجنة والمؤسسات الأخرى المعنية بحفظ الذاكرة.

الأنشطة الأساسية

- صياغة بروتوكول تعاون رسمي: إعداد وثيقة تحدد أطر التعاون وتوزيع المسؤوليات بين الهيئة والمؤسسات الشريكة.
- تحديد مسارات الإحالة المؤسسية: وضع آليات واضحة لتحويل القضايا أو المعلومات بين الجهات المعنية.
- اعتماد البروتوكول وتعميمه: إقرار البروتوكول رسميًا وتوزيعه على الجهات المعنية لضمان الالتزام به.

5. برنامج اللقاءات التعريفية والتشاورية لمسار حفظ الذاكرة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى بناء الثقة مع أصحاب المصلحة وتعزيز الحوار حول دور حفظ الذاكرة في العدالة الانتقالية.

الأنشطة الأساسية

- تنظيم لقاءات تعريفية دورية: عقد جلسات تعريفية مع الجهات الحكومية والمجتمعية لشرح أهداف مسار حفظ الذاكرة وآليات عمله.
- تنفيذ جلسات تشاورية مع أصحاب المصلحة: إتاحة مساحة للحوار مع ممثلي الضحايا والمؤسسات المعنية لمناقشة المشاريع وتلقي الملاحظات.
- دمج الملاحظات في تطوير البرامج: تحليل الملاحظات والتوصيات الناتجة عن اللقاءات واستخدامها لتحسين تصميم البرامج والأنشطة.

6. برنامج الفعاليات التعريفية متعددة المستويات حول الذاكرة والعدالة الانتقالية

يهدف المشروع إلى تعزيز الفهم المجتمعي لدور الذاكرة في العدالة الانتقالية.

الأنشطة الأساسية

- تنظيم ندوات وورشات توعوية: إقامة جلسات حوارية وورشات عمل لشرح أهمية حفظ الذاكرة الوطنية.
- تنفيذ معارض وأنشطة ثقافية: تنظيم معارض وفعاليات ثقافية تسلط الضوء على قصص الضحايا وتجاربهم.
- إشراك المؤسسات التعليمية والثقافية: التعاون مع الجامعات والمراكز الثقافية لنشر المعرفة حول الذاكرة الوطنية.

7. البرنامج الوطني لتوثيق قصص الناجين والضحايا

يهدف المشروع إلى توثيق التجارب الإنسانية المرتبطة بفترة الانتهاكات.

الأنشطة الأساسية

- جمع الشهادات والقصص الشخصية: إجراء مقابلات مع الضحايا والناجين لتوثيق تجاربهم الإنسانية.
- توثيق الشهادات بطريقة مهنية: تحرير وتنظيم الشهادات وفق معايير التوثيق العلمي.
- حفظ الشهادات ضمن الأرشيف الوطني: إدراج الشهادات ضمن منظومة الأرشيف الوطني للذاكرة لضمان استدامتها.

8. مبادرة اليوم الوطني لإحياء الذكرى

يهدف المشروع إلى الاعتراف بالضحايا وإحياء ذكراهم على المستوى الوطني.

الأنشطة الأساسية

- تحديد يوم وطني لإحياء الذكرى: اختيار تاريخ رمزي يعكس أهمية إحياء ذكرى الضحايا.
- تنظيم فعاليات سنوية وطنية: إقامة فعاليات رسمية ومجتمعية لإحياء الذكرى وتعزيز الوعي.
- إشراك المجتمع في إحياء الذكرى: تشجيع مشاركة المؤسسات والمجتمع المدني في الفعاليات التذكارية.

9. برنامج مشاريع التخليد الرمزية الدائمة

يهدف المشروع إلى تخليد ذكرى الضحايا في الفضاء العام.

الأنشطة الأساسية

- تحديد المواقع الرمزية المرتبطة بالأحداث: اختيار مواقع لها دلالات تاريخية لتكون جزءاً من مشاريع التخليد.
- تصميم مشاريع تذكارية: تطوير تصاميم لمواقع أو رموز تذكارية تعكس ذاكرة الضحايا.
- تنفيذ مبادرات تخليد مستدامة: إطلاق مشاريع دائمة تسهم في الحفاظ على الذاكرة في الفضاء العام.

10. بيت الذاكرة الوطنية

يهدف المشروع إلى إنشاء مركز وطني لحفظ الذاكرة وتوثيق التجارب الإنسانية المرتبطة بفترة الانتهاكات.

الأنشطة الأساسية

- تصميم مفهوم بيت الذاكرة الوطنية: تحديد الدور المؤسسي للمركز وبرامجه الرئيسية.
- تجهيز البنية المؤسسية والتقنية: إعداد المرافق والبنية التقنية اللازمة لعمل المركز.
- إطلاق البرامج الثقافية والبحثية: تنفيذ برامج تعليمية وثقافية تعزز فهم الذاكرة الوطنية.

11. الخطة الوطنية للتشغيل المستدام للأرشيف الوطني للذاكرة

يهدف المشروع إلى ضمان استدامة الأرشيف الوطني للذاكرة وإدارته بطريقة مهنية.

الأنشطة الأساسية

- تصميم نظام إدارة الأرشيف: وضع إطار تقني وإداري لإدارة الوثائق والمواد الأرشيفية.
- تحديد سياسات الحفظ الرقمي والمادي: اعتماد معايير لحفظ الوثائق رقمياً ومادياً لضمان استدامتها.
- ضمان الاستدامة التشغيلية للأرشيف: تطوير آليات تشغيل وتمويل مستدامة لضمان استمرار عمل الأرشيف.

12. الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي لمسار الذاكرة

يهدف المشروع إلى دعم التطوير المستمر لمسار حفظ الذاكرة داخل الهيئة.

الأنشطة الأساسية

- إنشاء وحدة للتطوير المؤسسي: تأسيس وحدة تنظيمية مسؤولة عن تحسين العمليات والسياسات داخل المسار.
- متابعة تحسين العمليات التنظيمية: مراجعة الإجراءات الحالية وتطويرها لضمان الكفاءة المؤسسية.
- دعم تطوير السياسات والإجراءات: المساهمة في إعداد السياسات الداخلية وتحسين آليات العمل المؤسسي.

13. دليل العمليات الداخلية والخارجية لمسار حفظ الذاكرة

يهدف المشروع إلى توحيد الإجراءات التشغيلية داخل اللجنة.

الأنشطة الأساسية

- رسم العمليات المؤسسية (Process Mapping) : تحليل وتوثيق تسلسل العمليات والإجراءات داخل المسار.
- توثيق الإجراءات التشغيلية: إعداد وثائق توضح خطوات العمل والمسؤوليات المرتبطة بكل إجراء.
- اعتماد دليل عمليات رسمي: إقرار دليل شامل للعمليات ليكون مرجعًا عمليًا للعاملين في المسار.

14. توثيق واعتماد العمليات المشتركة مع المؤسسات الخارجية

يهدف المشروع إلى توضيح العمليات المشتركة بين الهيئة والمؤسسات الشريكة.

الأنشطة الأساسية

- تنظيم ورشات عمل مشتركة: جمع الجهات المعنية لمناقشة آليات العمل المشتركة وتحديد الأدوار والمسؤوليات.
- توثيق العمليات المؤسسية المشتركة: إعداد وثائق تفصيلية توضح خطوات العمل المشترك بين المؤسسات.
- اعتماد العمليات وتعميمها: إقرار العمليات رسميًا وتعميمها لضمان تطبيقها بشكل موحد.

15. برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق حفظ الذاكرة

يهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة العاملين في مجال التوثيق وإدارة الذاكرة.

الأنشطة الأساسية

- تقييم الاحتياجات التدريبية: تحليل المهارات الحالية وتحديد الفجوات التدريبية لدى فريق العمل.
- تنظيم برامج تدريبية متخصصة: تقديم دورات تدريبية في مجالات التوثيق، الأرشفة، وحماية الشهادات.
- متابعة أثر التدريب: تقييم مدى انعكاس التدريب على الأداء المؤسسي وتحسين جودة العمل.

16. منظومة التقارير المرحلية الدورية لمسار حفظ الذاكرة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية وإبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع مستمر بتقدم العمل في مسار حفظ الذاكرة الوطنية.

الأنشطة الأساسية

- إعداد سياسة تقارير دورية: وضع إطار يحدد أنواع التقارير وتواتر إصدارها والمسؤوليات المرتبطة بإعدادها ومراجعتها واعتمادها.
- تصميم نماذج معيارية للتقارير: إعداد قوالب موحدة للتقارير تتضمن مؤشرات الأداء والأنشطة الرئيسية لضمان توحيد عرض المعلومات وتحليلها.
- إصدار تقارير دورية للمسار: نشر تقارير مرحلية توثق تقدم العمل والتحديات والنتائج بما يعزز الشفافية ويتيح المتابعة المؤسسية.

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار حفظ الذاكرة الوطنية

(أ) سياسات تشغيلية

- سياسة إدارة جلسات الاستماع وأخذ الشهادات
- سياسة إدارة الأرشيف الوطني (قد تكون سياسة مركزية في حال اعتماد أن يكون مكتب مركزي للأرشيف)
- سياسة تحليل المخاطر والتعامل معها
- سياسة تنظيم الفعاليات التذكارية
- سياسة إصدار التقارير الدورية وتحليلها

(ب) سياسات التمكين وضبط الجودة

- سياسة تقييم القدرات التقنية والمرنة للعاملين في المسار وتطوير القدرات والتدريب المستمر
- سياسة حماية الشهود، بما فيها إخفاء الهوية والحماية الجسدية والدعم النفسي ونظام الإحالة
- سياسة إدارة قواعد البيانات والأرشيف والحفظ والمشاركة والوصول
- سياسة المتابعة والتقييم والتحسين المستمر استناداً إلى تحليل المخاطر والثغرات.
- سياسة الشكاوى الداخلية والخارجية
- سياسة التغذية الراجعة من الضحايا والمستفيدين

(ج) سياسات تعريفية/قيمة

- هوية مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتعريفاته الأساسية: تحدد مفهوم حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى في إطار العدالة الانتقالية، والفرق بين دور اللجنة ودور القضاء، وتشرح المراحل الأساسية للمسار.
- مدونة سلوك مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى: تحدد القواعد المهنية والأخلاقية للعاملين والميسرين والمحاورين، خصوصاً في التعامل مع المعلومات الحساسة.
- سياسة معايير التوثيق التاريخي للشهادات والمواد الأرشيفية: تحدد المعايير المهنية والأخلاقية لجمع الشهادات وتوثيقها، بما يضمن المصدقية التاريخية ودقة المعلومات وقابليتها للاستخدام البحثي والمؤسسي.
- سياسة إدارة الأرشيف الوطني للذاكرة: تحدد قواعد حفظ وإدارة الوثائق والشهادات والمواد التاريخية، بما يشمل شروط الحفظ، وإتاحة الوصول، وحماية البيانات الحساسة.
- سياسة تخليد الذكرى والاعتراف العام بالضحايا: تحدد المبادئ التي تحكم تصميم المبادرات التذكارية والمواقع الرمزية والفعاليات الوطنية المرتبطة بإحياء ذكرى الضحايا.
- سياسة إدارة الذاكرة العامة في الفضاء العام: تنظم كيفية عرض الذاكرة الوطنية في الفضاء العام، بما يشمل المعارض والمواقع التذكارية والبرامج الثقافية، بطريقة تعزز الاعتراف والوعي دون خلق توترات اجتماعية جديدة

خامساً: الخطوات التالية

- **إعادة ترتيب المشاريع وفق منطق النتائج والتوازي**
إعادة تنظيم مشاريع مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى بحيث يتم تحديد المشاريع التي يجب تنفيذها بالنتائج المتوقعة، مع الحفاظ على الترابط المنطقي بين المخرجات. ويسهم ذلك في بناء خارطة تنفيذ واضحة تحدد نقطة الانطلاق وتسلسل التطور المؤسسي للمسار.
- **تحديد مؤشرات متابعة مرحلية لكل مشروع**
تطوير إطار متابعة يعتمد على مؤشرات ربعية، ونصف سنوية، وسنوية لكل مشروع، بحيث تقيس هذه المؤشرات التقدم في التنفيذ، وجودة المخرجات، ومستوى الجاهزية المؤسسية، ومدى تحقق النتائج المرحلية. ويساعد هذا الإطار على تعزيز القدرة على المتابعة الدورية واتخاذ قرارات تصحيحية مبكرة عند الحاجة.
- **إجراء الدراسات المالية والتقنية للمشاريع**
إعداد دراسات مالية وتقنية تفصيلية لكل مشروع بهدف الانتقال من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، بما يشمل تقدير الكلفة الأساسية والتشغيلية، وتحديد الاحتياجات البشرية والتقنية، وتحليل المخاطر، وتقييم الجاهزية المؤسسية. وتستخدم هذه الدراسات كأساس لإعداد ملفات مشاريع احترافية يمكن تقديمها للجهات الممولة وتسويقها ضمن إطار واضح للأثر والنتائج المتوقعة.
- **مشاركة المسار والمشاريع مع أصحاب المصلحة**
عرض مشاريع مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى ومخرجاته المقترحة على أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل الجهات الحكومية المعنية، وممثلي الضحايا، والمنظمات ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية، وجمع الملاحظات الفنية والمؤسسية، وضمان أن يعكس تصميم المسار الاحتياجات الواقعية والتوقعات المجتمعية.
- **مناقشة المشاريع المشتركة مع بقية لجان الهيئة**
تنظيم جلسات تنسيقية مع اللجان الأخرى داخل الهيئة لمراجعة المشاريع التي تتقاطع مع مسار حفظ الذاكرة الوطنية وتخليد الذكرى، مثل المشاريع المرتبطة بالحقيقة، أو المصالحة المجتمعية. ويهدف ذلك إلى ضمان التكامل بين المسارات المختلفة للعدالة الانتقالية، وتجنب التداخل أو الازدواجية، وتعزيز العمل المؤسسي المشترك.